

بم تحقق في الوقف المذكور المستخوف يطلب الفقه يومئذ في الوقف  
المذكور والصورت في أصل الرضا في باب الوصي ولو اورك  
لفقه والمفقه في علمات في الوقف وهو ان المراد بالمفقه المشغول  
بخصي الفقه عندهم وقيل فيهم وبالضم من جعل له مشا وان قل  
واقدم عليه في شرح الرضا من اجله الماشي وان اذا استعمل  
لفظ المفقه في المذهب في الفقه فطوبى الاول ان يشهد الطالب له  
وفي باب المرجح لم ينعقد ولو اورك لطلب العلم او طلبة من علم من  
وظف في طلبه يومئذ وهو نظير في اجاب عنها او اكل ما ذكر في السور  
ولكن في باب العلم **مسألة** في حال وقفا لعل امره معصية فلف  
الوقف المذكور من معصية ثم ما شق قلماه ان الوقف لكونه اورك  
الناس الى الوقف ثم مات الاب المذكور وله ذرية وانما ثلثوا  
اربعه اولاد اذكروا ما في اجاب المراه الموقوف عليها وانما اذرت  
ذكورا وانما ثلثوا في ثلث كونهم في حقا في جعل الوقف ونخص به  
دونهم لكونها قرب الى الوقف فان قلنا في خص به في ثلث كونهم  
بموتهم ويترتب فيه بالسوية الدور والاثاث لكونهم القرب الى الوقف  
بالمساوي ويخص به الدور دون الاثاث والعنى دور الفقير ولو وجد  
مكتف يد ذرية ان الوقف الذي عارثه الموقوف عليها ان الوقف  
وقفه اعني المال المذكور على المراه المذكور ثم بعده ما ذكر ذرية  
فوق ذرية فيهم المنتسبين اليه ومن مات منهم فخص به لولك الذكر واكله  
هن

هذا ما عدى من يدكم المكتف بان الوقف ضار للميت شرط الوقف لكونه  
ذرية الاربعه الذين مات في جميع الوقوف عليها ان مقتضى  
ومحل الوقف لكون ابائهم ان مقتضى الدور في الوقف لكونه في  
حين الموقوف عليها وانما في الفقه في الوقف وانما فان  
فلم لا يدخلون فادى ذرية الاربعه ان الوقف سقطت اسرارهم  
ان مقتضى الان بالسوية ذكرهم وانما وقد علم الدور وقد علم  
الاختصاص من مقتضاه وان لم يقتضيه ابين او يكون فيه بالسوية  
واعلم بالمكتف الذي لم يثبت في الفقه ما جرت **مسألة**  
الوقف في حال وقفا لعل امره معصية فلف  
لونه الى الوقف والصورت هن واذ ماتت العاشرة اولاد  
اولاد اذرت ذرية الوقف المذكور بالسوية الا اني كالذكران واولاد  
فيهم عني وقفا في خص به الفقه دور الفقه في حال العتد واذ اورك  
المستخوف وجعل شرط الوقف في مقادير استحقاق ورتبها عليهم  
وتنار عوار عمل البيت ونفس بالاستفاضة بقول الوقف بل يد  
م بقول وارثه لم بقول الناظر في خص به الدور في الفقه في ثلث كونهم  
باليد المستحقين بالعهاد للثمن في العاقر يقتضيه الدور على العتد  
ثم بانها عتد من تقدم من القطار ان الطام الاستناد نظر في الى  
اصل ثم يتولى من بعدهم ولحقها في الفقه اعلم **مسألة**  
من اذرت ذرية في حقه مقتضى في وقف على عموم وكان موثقا وانما  
الوقف على الفقه في الفقه فانها كانت تناقض في حقه في الوقف في حقه  
المصوب مقتضى الحلال والعتد في حقه في حقه